إدراك التنمية المستدامة لدى عمال مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية (ENICAB) في مدينة بسكرة

صابرينة مريجة[1] أ.د الصادق قرفية[2]

1- قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، جامعة باجي مختار – عنابة، bee.meridja@gmail.com

2- بقسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، جامعة باجي مختار – عنابة، gsaddek1@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2018/06/19 **تاريخ المراجعة:** 2018/06/25 **تاريخ القبول:** 2018/06/26

ملخص

تسعى الجزائر وهي في مرحلة اقتصادية تتميز بالدينامية الفعالة المدعومة بإرادة سياسية واضحة، إلى إرساء استراتيجية صناعية صلبة بالتركيز على الهياكل الأساسية للتنمية الاقتصادية التي تستهدف القطاعات الصناعية. ومدينة بسكرة من المدن الصحراوية التي استفادت من قاعدة صناعية عبر المخطط الرباعي الثاني (74-77) حيث برزت بها الوحدات الأولى الصناعية شمال المدينة، ثم عرفت بعد ذلك قفزة نوعية مع ظهور وحدات أخرى هامة من حيث الطاقة وحجم الطبقة الشغيلة، كوحدة إنتاج الكوابل، موضوع دراستنا هذه. الدراسة اعتمدت على التحقيق الميداني بجمع البيانات عن طريق استمارة مقابلة لفئة الإطارات والمنفذين. وقد أظهرت عدة نتائج منها ما يرتبط بالفرضية الرئيسية، التي ينعدم تحقيقها، ومن أجمل المساهمة الفعلية لإستراتيجية الحد من التلوث الصناعي؛ فبتحقيق التنمية الصناعية المستدامة في مدينة بسكرة.

الكلمات المفاتيح: دينامية فعالة، تنمية صناعية مستدامة، شبكة حضرية، مدينة بسكرة.

Sustainable development through industry in the city of Biskra
Case Study of the National Electric Cable Manufacturing Company of Biskra (ENICAB)

Abstract

Algeria aims to build an industrial strategy by focusing on the infrastructure especially in industry and Biskra City has benefited from the establishment of an industrial base, where the first industrial units emerged north of the city in terms of energy and the size of the working class, as a unit of cable production, which is the subject of our study. In order to test the hypotheses of the study based on the field investigation and data collection through interview forms to the executives of the state.The study has showed several results and proved the lack of an effective contribution to the strategy of the industrial pollution's reduction in achieving sustainable industrial development in Biskra city.

Key words: Effective dynamism, sustainable industrial development, urban network, Biskra city.

Le développement industriel durable au niveau de la ville de Biskra
Etude de cas: l'Entreprise Nationale des Industries du Câble (ENICAB)

Résumé

La ville de Biskra est l'une des villes sahariennes qui a bénéficié de l'établissement d'une base industrielle. L'une de ces unités industrielles et l'Unité de Production des Câbles qui représente l'objet de la présente étude. Pour tester les hypothèses de cette présente étude, nous avons procédé à une enquête sur le terrain. Les données sont collectées à travers un formulaire d'interview, choisi de manière aléatoire. L'étude a abouti à de nombreux résultats, dont quelques-uns portent sur l'hypothèse principale. Cette dernières n'a pas été validée puisque l'étude a également démontré, l'absence d'une réelle contribution dans la stratégie de limitation de la pollution industrielle en vue de mettre sur pied un développement industriel durable dans la ville de Biskra.

Mots-clés: Dynamique efficace, développement industriel durable, réseau urbain, ville de Biskra.

المؤلف المرسل: مريجة صابرينة، bee.meridja@gmail.com

مقدمـــة

تعد الأنشطة الصناعية من المرتكزات الرئيسة التي تحظى بتأثيرات بارزة في جوانب التنمية المستدامة، كما تسهم في تحقيق أهداف إستراتيجية هامة في الإقليم[1]. ويعتبر القطاع الصناعي واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية في تعزيز الأسس المادية لأي اقتصاد، وتزداد أهمية القطاع الصناعي عند النظر إلى درجة مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي وفي تحقيق التراكم الرأسمالي وفي تكوين رأس المال الثابت، كما أن هذا القطاع يعتبر ركيزة أساسية من ركائز تحقيق التطور والتنمية، وداعما رئيسيا للقطاعات الاقتصادية الأخرى،ومن أجل تحقيق تلك التنمية لا بد من التخطيط للمدن والمناطق الصناعية التي تعتبر قاعدة الهرم في بناء التنمية الاقتصاد[2]. فتعد الصناعة العامل الأكثر تأثيرا وسرعة في مجال التنمية، مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى في تطوير الواقع التنموي للإقليم، لاسيما منشآت الصناعات الكبيرة، التي تحظى بتأثيرات بارزة في جوانب التنمية الإقليمية المختلفة، إلى جانب إسهامها في تحقيق أهدافه الإستراتيجية الهامة في الإقليم، من خلال مميزات عدة تمتاز بها هذه الصناعات وأهمها دورها الهام في توسيع الإنتاج وزيادته وتوفير فرص عمل بأعداد كبيرة وتحقيق الترابط والتكامل فيما بين القطاعات المختلفة، لا سيما الاقتصادية، وتحسين توزيع الإيرادات وتشجيع المدخرات الخاصة وتكوين طبقة المستثمرين في الصناعة، كما يزخر الاستقرار الاقتصادي في الإنتاج، وهذا كل ما تصبو إليه الاستدامة الصناعية[3]. إن للصناعة في أي بلد مكانة مميزة في البناء الاقتصادي والاجتماعي، لما لها من وزن في المساهمة في تشغيل الأيدي العاملة، ورفع مستوى معيشة السكان بشكل عام. والجزائر بدورها وهي في مرحلة اقتصادية تتميز بالديناميكية الفعالة المدعومة بإرادة سياسية واضحة، تسعى إلى إرساء إستراتيجية صناعية صلبة وذلك بالتركيز على الهياكل الأساسية للتنمية الاقتصادية التي تستهدف تنمية القطاعات الصناعية[4]. اعتمدت الجزائر على غرار العديد من الدول السائرة في طريق النمو على عدة طرق لتنمية اقتصاد البلاد وتطوير أدائه، وذلك لا ينم في كثير من الأحيان عن اختيار داخلي بل هو حتمية ملحة تفرضها قوى ضاغطة خارجية وداخلية[5]، وقد حاولت الجزائر بعد نيل الاستقلال تبني نموذج الصناعات المصنعة المعتمدة على الصناعات الثقيلة، والمستوحاة من أفكار الفرنسي(جيرار دو برنيس)، عن طريق ما كان يسمى بالمخططات التنموية، ولعل وفاة الرئيس هوا ري بومدين عجلت بسقوط هذه السياسة، ومنه حاولت الجزائر الانتقال إلى اقتصاد السوق والتحول بصفة بسيطة لنظام إنتاجي تجاري. فالتاريخ الاقتصادي يبين أن حالة الجزائر تظهر نوعا من الخصوصية والمتمثلة في النظام الاقتصادي المبني على الريع[6].

أولا-السياسة الصناعية في الجزائر:

سعت العديد من الدول في البحث في موضوع التنمية طيلة عقود من الزمن، لتحقيق معدلات نمو إيجابية مستمرة ومستقرة، والجزائر على غرار باقي الدول عملت منذ فجر الاستقلال على إرساء برامج وخطط في جميع المجالات، تهدف إلى ترسيخ آليات وسياسات اقتصادية، للوصول بالمجتمع إلى حالة من الرفاه. وتعد السياسة الصناعية من أهم السياسات الاقتصادية المتبعة في الجزائر [7].

ثانيا-مراحل السياسة الصناعية في الجزائر:

منذ السنوات الأولى لاستقلالها، أعطت الجزائر الأولوية لقاعدة صناعية عمومية متنوعة، حيث كان الإنتاج موجها حصرا للسوق الداخلية، هذا ما وضع المؤسسات العمومية أمام وضعيات تنافسية لم تتهيأ لها. لكن بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر بداية من عقد التسعينيات، وضعت إطارا تشريعيا جديدا، فسح للقطاع الخاص مجالا للمشاركة بدوره في التنمية الاقتصادية[8]، ويمكن عرض أهم مراحل التصنيع في الجزائر كما يأتي:

1-مرحلة التصنيع والنمو(1967-1985): اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال على آلية المخططات من خلال طبيعة النظام الاشتراكي المتبع وخطوطه العريضة المتبناة، وكان لأفكار G. Destanne de Bernis حصة الأسد من خلال نموذج الصناعات المصنعة، المسنود بالتدفقات المالية الخارجية والمساعدات الدولية في اختيار التكنولوجيا العالية المستوردة، على اعتبار محاولة تأهيل الخبرة الجزائرية وإعداد الكوادر المؤهلة للمنافسة في التصدير الصناعي خارج إطار المحروقات، مما يرفع في الإنتاجية ويزيد في الدخل الاقتصادي الوطني[9].

وفي حقيقة الأمر، كان الهدف النهائي هو الحصول على موارد آلية كبيرة لاعتمادها في القطاع الأهم المتمثل في المجال الزراعي بغية تحقيق العمالة والوصول إلى الاكتفاء ومواجهة تحديات الغذاء، وهو أهم تحديات الدول الاشتراكية، ولن يتأتى ذلك إلا بالتوجه إلى المجال الصناعي نظرا لمردوديته المالية الكبيرة والسريعة وتوازيا مع فكرة نمطية عناصر الإنتاج المتاحة، باعتبار أن الجزائر بلد نفطي يحوز على موارد طبيعية ضخمة تؤهله لأن يقتحم عالم الصناعة[10]. ويمكن اعتبار صدور المرسوم المتعلق بإعادة الهيكلة في 04 أكتوبر 1980، أهم بوادر فشل مرحلة التصنيع والنمو التي انتهجتها الدولة لتحقيق التنمية. ويمكن تحديد أهم أسباب فشلها في النقاط التالية:

- كبر المؤسسات الصناعية وتمتعها بالمركزية في التسيير، بحيث كانت طبيعة إستراتيجية التنمية والتصنيع هي المحددة لحجم المؤسسات.
- عدم التخصص، إذ إن المؤسسات تقوم بمجموعة من النشاطات الإنتاجية التي تتمحور حول موضوع معين دون تخصص.
- ضعف وثقل نظام التوجيه الاقتصادي، بحيث نتج عن ذلك إجراءات طويلة تعقد سهولة الاتصال وإعداد الملفات وإيصالها للجهات الإدارية والجهاز المصرفي.
- اتجاه المؤسسات الاقتصادية إلى النشاطات الاجتماعية أكثر.
- ضعف كفاءة الهياكل الداخلية حسب التسيير الاشتراكي للمؤسسات.
- نقص استعداد العمال للمرحلة.

2- مرحلة التعديل الهيكلي(1986-1998): أخذت الجزائر على عاتقها في عدد من المجالات الحيوية القيام ببعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في العديد من القطاعات وبالخصوص القطاع الصناعي باعتباره القطاع الوحيد الذي له إمكانية توفير سيولة نقدية.

ويعد القطاع الصناعي أهم ما ميز مرحلة التعديل الهيكلي من خلال ثقل مؤشر الإنتاج الاقتصادي بحوالي 11 نقطة، وذلك من سنة 1994 إلى 1997، كما تقلص الإنتاج الحرفي التقليدي، وانخفضت صناعة الجلود والأحذية ويرجع ذلك لاعتبارات عدة أهمها، منافسة القطاع الخاص بالدرجة الأولى، وكذا تسهيل عملية الاستيراد والتصدير، وبقي القطاع الوحيد الذي له إمكانية توفير سيولة نقدية هو قطاع البناء وخاصة صناعة الاسمنت.

3- مرحلة الانتعاش الاقتصادي (1998 إلى غاية اليوم): انتهجت الجزائر سياسات اقتصادية مبلورة على شكل اقتراحات لهيكلة النشاطات التي يمكن التأكد من صحتها ميدانيا، وقد بررت السلطات العمومية انتهاجها لسياسة الإنعاش هذه خاصة بضرورة تدارك التأخر الموروث عن الأزمة الاقتصادية والسياسية، التي مرت بها البلاد، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد[11].

ثالثا– المنطقة الصناعية:

تعرف المنطقة الصناعية بأنها "عبارة عن قطعة أرض لها مواصفات معينة تقع ضمن النسيج الحضري للمدن مخصصة للصناعة، يتم تقسيمها وتخطيطها بشكل منسق وفق خطة شاملة تحقق التكامل في الهيكل الحضري وظيفيا وجماليا، حيث تقدم كافة الخدمات والتسهيلات التي تحتاجها المنطقة من أجل إنشاء بيئة صناعية مناسبة. وتعرف المنطقة الصناعية بأنها منطقة مخططة ذات درجة عالية من الاتساع مع وجود كثافة في النباتات الخضراء، وهناك نوع من التجانس للصناعات الموجودة بداخله. والمنطقة الصناعية هي منطقة مخصصة ومخطط لها لغرض التنمية الصناعية، وتتواجد غالبا على أطراف أو خارج المنطقة السكنية، وعادة ما تتوفر فيها وسائل المواصلات والنقل، وتساهم في إنشاء فرص عمل جديدة للحد من مشكلة البطالة، وتشجيع الصادرات، وجلب الاستثمارات، وتنمية التجارة الدولية وغير ذلك[12].

1- نشأة الصناعة في مدينة بسكرة:

استفادت بسكرة في إطار المخطط الرباعي الثاني (1974–1977) الذي يسمح بتوجيه الصناعة داخل القطر من مشاريع تنموية، اختيرت أساسا لإحداث توازن في الشبكة الحضرية على المستوى الوطني، وإعادة كفة الاتزان إلى مدارها بين الشمال والجنوب، والحد من نزيف الهجرة الريفية نحو المدن، فقد برزت الوحدات الأولى الصناعية شمال المدينة في بداية السبعينيات بجوار السكة الجديدة، ثم عرفت بعد ذلك قفزة نوعية مع ظهور وحدات أخرى هامة من حيث الطاقة وحجم الطبقة الشغيلة، كوحدة إنتاج الكوابل التي تشغل حاليا حوالي 1052 عاملا، أما وحدة النجارة العامة فقدر عدد عمالها بـ: 44 عاملا، أهم إنتاجها نجارة عامة ومعدنية، تقدر طاقتها السنوية نحو 13500م^3، أما وحدة الفنون المطبعية المكتبية فعدد عمالها 81 عاملا، يعملون على إنتاج الطباعة والتغليف التي تقدر كمية إنتاجها السنوي نحو 21600 طن[13].

2- المنطقة الصناعية بسكرة:

قبل التطرق في هذا الفصل لدراسة المنطقة الصناعية بمدينة بسكرة مع إسقاط حالة مؤسسة صناعة الكوابل (ENICAB)، يجدر بنا أن نلمح باختصار عن نقاط تترابط بالفكرة التي نريد معالجتها والوصول إلى ان الصناعة بالمدن لها حركية مستدامة، لأن تطور الصناعة وتوطينها يتطلب تجهيزا مناسبا للمناطق الصناعية وذلك بطرق ومواصلات ومجمعات ومختلف التجهيزات، بحيث تعتبر المناطق الصناعية البيئة المناسبة لتطوير وترقية مختلف الصناعات، ورغم المنافع التي تحققها والدور التنموي الذي تلعبه، إلا أنه نجمت عنها آثار سلبية كبيرة، مما أدى بحكومات الدول إلى سن جملة من القوانين تنظم العملية التنموية التي تقو بها لتكون وفق المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ولكي تحقق التوافق بين الحاضر والمستقبل، وهنا اخترق مفهوم التنمية المستدامة عالم الصناعة وأصبح نقطة إيجابية من الضروري اليوم وأكثر مما سبق على كافة المناطق الصناعية أن تأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية كجزء أساسي من أنشطتها، وذلك لما تحقق لها من ميزة تنافسية وتحسين صورتها، ولا يتحقق كل هذا إلا بالتزامها بمسؤوليتها الاجتماعية وتطبيقيا للإدارة البيئية ومختلف التشريعات التي تخص البيئة.

3- تطوير الصناعة بمدينة بسكرة

عرفت الصناعة انطلاقة حقيقية مع بداية الثمانينيات، حيث سجلت العديد من المركبات الصناعية الضخمة منها: مركب الكوابل ومركب النسيج، وقاعدة سوناطراك ومركب نفطال، هذا إضافة إلى وحدات التوزيع والوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، ثم جاء المخطط العمراني الموجه لمدينة بسكرة سنة 1990، ليبقى على وجوب إنشاء منطقة توسع

للمنطقة الصناعية، مما زاد من الأهمية الاقتصادية للمدينة، والذي انعكس على نموها الديمغرافي وبالتالي على قدرتها الاستيعابية المجالية، والتي تم إنجازها نظرا لوجود وحدات صناعية من قبل على الأرضية المختارة لإنجاز المنطقة، وكذا إنشاء مناصب شغل جديدة في قطاع الصناعة[14].

رابعا – موقع المنطقة، حدودها ومساحتها:

تقع جنوب غرب النسيج الحضري للمدينة، يحدها من الشمال حي بن طالب ومركز التكوين المهني، ومن الجنوب حي سيدي غزال ومن الشرق الطريق الوطني رقم 03، ومن الغرب الطريق الوطني رقم 46. تقدر مساحة المنطقة الصناعية بـ: 176 هكتار وتظم 92 قطعة، تسود فيها صناعة النسيج، وصناعة الكوابل، وصناعة الآجر، وتخزين وتوزيع، التبريد، والأشغال العمومية، ومواد البناء والصناعات الغذائية. وفي إطار البرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب استفادت ولاية بسكرة من غلاف مالي لإعادة الاعتبار للمنطقة الصناعية بسكرة وتشمل الأشغال الحصص التالية: الصرف الصحي، والتزويد بالمياه الصالحة للشرب، وشبكة الطرق مع الأرصفة، والإنارة العمومية، وإنجاز خزان مائي مع مركز إطفاء للحريق.

1-تسيير المنطقة الصناعية:

تقوم مؤسسة تسيير المنطقة الصناعية E.G.Z.I بتسيير المنطقة الصناعية بسكرة عند إنشائها وتحولت هذه المؤسسة إلى مؤسسة التسيير العقاري SGI، بموجب القرار رقم 05 المؤرخ في 25 جويلية 2003، وتشغل هذه المؤسسة 28 عاملا من بينهم 20 عونا مكلفا بمهام الأمن وأعمال الصيانة اللازمة للمنطقة الصناعية.

تتكون المنطقة الصناعية بسكرة من مؤسسات خاصة وأخرى عمومية، تعمل في صناعات متنوعة ويمكن تصنيفها حسب الجدول الآتي:

جدول رقم(01): أهم الصناعات الموجودة بالمنطقة الصناعية لمدينة بسكرة

المنطقة	المساحة بالهكتار	أهم الصناعات الموجودة
المنطقة الصناعية منطقة التوسع	163 20	الحديد، النسي، مواد البناء، الكوابل، مواد صيدلانية، تبغ، م. فلاحية، م. كهربائية سيرغاز، عصير وحلويات، بلاستيك، طباشير، تركيب الشاحنات، المربعات المزخرفة، الزفت، صناعة وتبريد.

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولاية بسكرة – 2012

2- توزيع الصناعات

اكتفت الدراسة بتصنيف الصناعات إلى مجموعة من الأنماط وخصصت لكل نمط موقعا ما، تحكمه علاقته بالمنطقة السكنية من حيث التأثير عليها، أو علاقتها بكثير من العوامل كالعمالة والمواصلات والكثافة السكانية، لكنها لم تقترح توزيع اللأنشطة الصناعية أو النوعيات الصناعية داخل موقع كل نمط بما يتناسب مع الظروف البيئية. ولم تنجح الدراسات في فصل منطقة الصناعات الثقيلة عن باقي أنواع الصناعات وعن المدينة بمساحة من الأراضي الطبيعية غير المخططة عند اكتمال نمو المدينة، وهذا تجنباً لأي احتمالات للتأثير على المنطقة السكنية أو باقي أنواع الصناعات. وجاء ترتيب الصناعات من الشمال الشرقي(العالية الشمالية) وحتى الجنوب الغربي (المنطقة الصناعية) من الناحية البيئية، لمنع تأثير الصناعات الثقيلة على باقي الصناعات. وقد جاء توزيع الصناعات ناجحاً بيئياً من حيث علاقتها بوسائل النقل من الفئة الكبيرة كالسكة الحديدية والمطار، وهو الأمر الذي يحقق إمكانية أقل في إحداث التلوث الناتج عن وسائل النقل البري كالشاحنات وسيارات النقل. واستجابة للطلب الزائد على قطع الأراضي الصناعية تقلصت نسبة

الخدمات العامة والصناعية المنفذة إلى 2% بعد أن كانت 6% في التخطيط، نتيجة لتحويل جزء من قطع الأراضي المخصصة للخدمات العامة، والحدائق والمناطق الترفيهية والخدمات الأخرى إلى قطع أراضي صناعية، وبالتالي زيادة الكثافة الصناعية بالمنطقة. وتوجد تأثيرات بيئية سلبية من نوع الصناعات الملوثة على المدينة السكنية، وكذلك على الأنشطة الصناعية الأخرى، وذلك بسبب اختلاف توزيع الصناعات عما كان مخططاً بالفكر النظري فوزعت بصورة عشوائية، مستجيبة لطبيعة الطلب من المستثمرين والعرض المتاح من قطع الأراضي بصورة لم تلتزم لا بالمراحل الزمنية لتوطين النوعيات الصناعية ولا بتوزيع الأنماط الصناعية الذي كان مقرراً بالفكر النظري.

نشير هنا أن الدراسات التي استفادت منها مدينة بسكرة بعد الاستقلال أعيد النظر فيها نظرا لتغير المخططات التوجيهية، إذ أصبحت هذه الدراسات غير لائقة، بسبب الدراسات التطبيقية التي أعدها الصندوق الجزائري للتهيئة العمرانية (CADAT) في إطار تحديث المدينة من خلال منطقتي السكن الحضري الجديدة الشرقية والغربية إضافة إلى إحداث المنطقة الصناعية، ودراسة تحديث خمسة أحياء قديمة : وسط المدينة – حي الوادي الجنوبي –الحي ألاستعجالي – حي الوادي الشمالي – حي فرحات[15].

خامسا– الدراسة الميدانية:

جاءت الفكرة محاولة للإفادة من خصائص وميزات مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية في إحداث تنمية مستدامة، فكان لابد من بيان يقدم عناصر تتحقق منها هذه الاستدامة، وقد اخترنا مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية لما لها من وزن اقتصادي محلي وجهوي. وقد جاءت هذه الفكرة بعد اطلاعنا على ما طرحه كل من:

1- تومي ميلود سنة 2001، في اطروحته التي كانت تحت عنوان: معالجة اقتصادية لنفايات الإنتاج الصناعي – حالة مركب الكوابل بسكرة[16]، حيث قام بتعريف النفايات وأنواعها وتطورها وواقعها والسياسات المتبعة في معالجتها في المؤسسات الجزائرية. وقد أخذ عينة للدراسة والتي خلص فيها إلى مجمل السلبيات التي تؤدي إلى ظهور هذه النفايات من مشاكل الإنتاج إلى مشاكل التوعية ونقصها في مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية، وقد اقترح في الأطروحة مجموعة من الأساليب الاقتصادية والوقائية.

2- برني لطيفة، 2006، في مذكرة ماجستير، تحت عنوان – دور الإدارة البيئية في تحقيق المزايا التنافسية في المؤسسة الصناعية، مع دراسة حالة المؤسسة: EN.I.CA.BISKRA[17]، حيث قامت بتعريف البيئة، والتلوث البيئي والنفايات، وكذلك التنمية المستدامة والاقتصاد البيئي والنفايات وأبعادهما، بالإضافة إلى الإدارة البيئية من حيث طبيعتها، ومميزاتها وأهميتها، وأخذت عينة للدراسة والتي خلصت منها أن انتهاج الإدارة البيئية يكسب المؤسسة ميزة تنافسية لضمان بقائها، لكن لا توجد إدارة بيئية في المؤسسات الجزائرية.

وسيتم الانتقال إلى الجانب التطبيقي من الموضوع، مع المحاولة بقدر الإمكان مطابقة المعلومات النظرية بالواقع الذي تعيشه المؤسسة.

ولقد اختيرت لهذه الدراسة مؤسسة صناعة الكوابل بمدينة بسكرة وذلك لمكانتها الاقتصادية والصناعية الجد هامة التي تحتلها المؤسسة، وباعتبارها قطاعا رائدا، إضافة أنها شركة عمومية يقوم عليها الاقتصاد المحلي. رغم أن هناك مبادرة تأسيس المجمع الوطني لتصدير التمور، من أجل إنشاء قطب زراعي وصناعي، أي الصناعات الغذائية إذا توفرت الإرادة ووضعت خطة واستراتيجية لدعم وتطوير هذه الشعبة بحماية الثروة الموجودة وتوسيعها بفتح المجال للاستثمار أكثر، لأن ولاية بسكرة توجد بها مساحات هائلة تقدر بآلاف الهكتارات غير مستغلة، كذلك إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في مجال التوضيب والفرز والتغليف والتصنيع مع استغلال مخلفات النخيل من جريد ونواة التمر في إنتاج الأعلاف والسكر

والقهوة والدقيق والخل كل هذا يمكن أن ينشئ مئات المصانع ويشغّل آلاف من اليد العاملة وينشأ ديناميكية اقتصادية كبيرة.

ومن خلال التحقيق الميداني الذي أجريناه بالمؤسسة قمنا بتقسيم هذا الجانب التطبيقي إلى ثلاثة عناصر أساسية وذلك بتقديم مؤسسة الدراسة، ثم وضع الإطار المنهجي للدراسة الميدانية وأخيرا عرض بيانات الدراسة وتحليل نتائجها واختبار الفرضيات.

1- فرضيات الدراسة:

الفرضية الأساسية:

تساهم استراتيجيات الحد من التلوث الصناعي في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة.

الفرضيات الفرعية:

– يعتبر عدم تبني نظم الإدارة البيئية كإستراتيجية وقائية للحد من التلوث الصناعي عائقا في دمج البعد البيئي في مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية.

– تساهم تكنولوجيا الإنتاج الأنظف كإستراتيجية أساسية في الحد من التلوث الصناعي من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الصناعية المتطورة في المؤسسة الصناعية.

– تساعد الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية للحد من التلوث الصناعي في تحقيق وعي بيئي في المؤسسة محل الدراسة.

2- مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية:

في إطار الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على الاقتصاد الوطني عموما، وعلى المؤسسات العمومية خصوصا، تم إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للصناعات الكهربائية والإلكترونية "SONELEC"، التي كان إنشاؤها بقرار رقم 83/69 الصادر سنة 1969، حيث انبثقت منها المؤسسات التالية:المؤسسة الوطنية لصناعة الأجهزة الإلكترونية(ENIE)، والمؤسسة الوطنية لتوزيع العتاد الكهربائي (EDIMEL) والمؤسسة الوطنية للصناعات الكهرو منزلية (ENIEM)، والمؤسسة الوطنية لصناعة البطاريات (ENGP) والمؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل (ENICAB)، هذه الأخيرة تفرعت منها الوحدات التالية: **وحدة القبة** لصناعة الكوابل الكهربائية ذات الضغط المنخفض والمتوسط، ووحدة واد السمار بالحراش: لصناعة الأسلاك والكوابل الهاتفية، ووحدة بسكرة لصناعة الكوابل الكهربائية بمختلف أنواعها، بطاقة إنتاجية تقدر بـ 28600 : طن سنويا في سنة.

تقع المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل الكهربائية ببسكرة في المنطقة الصناعية قرب المدينة وتعد من أكبر المصانع على المستوى الوطني والإفريقي في مجال تخصصها، تقدر مساحتها بـ 42 هكتار، منها 16 هكتار مغطاة تشمل ورشات الإنتاج ومباني إدارية، ومخازن...إلخ. أما القسم الباقي فهو عبارة عن مساحة حرة تقدر بـ 26 هكتار تشمل مواقف سيارات ومختلف المعدات الأخرى، وتوجد مساحات خضراء إضافية في حالة عدم كفاية مخازن الإنتاج التام الصنع[18].

ولقد بدأت الوحدة نشاطها الحقيقي في 1986 وانفصلت عن المؤسسة الأم في بداية سنة 1998، يبلغ عدد عمال المؤسسة 908 عاملا، حسب آخر إحصائيات لسنة 2014 يشتغل 77% من العمال بصفة مباشرة في الإنتاج، وهم ينقسمون إلى: إطارات: 101، وأعوان تحكم: 204 ثم أعوان تنفيذ: 603، وبالنسبة لكل فرد يتم توظيفه في المؤسسة – موظف جديد–، يتم توعيته بمدى دوره وأثره في أداء المؤسسة، والتأكيد على جودة المنتوج، وكذا دوره في حماية البيئة، فهو يخضع إلى تكوين حول القواعد والشروط المتعلقة بالوقاية (السلامة) والأمن، وكذلك تكوين حول نظام تسيير الجودة

والمحيط المتعلق بالمؤسسة، والتي يشرف عليها مسؤول إدارة الجودة، إضافة إلى تكوين في التخصص الذي يشغله وما يحتاجه من معارف نظرية أو تقنية، حيث يساهم جميع مسؤولي الوحدات التنظيمية في المؤسسة بتحديد الحاجة للموارد البشرية بالنسبة للمصالح التابعة لهم وهذا حسب ما تحدده الوثيقة الخاصة بتكوين الموظفون الجدد (Réf:ERQ 6.2.2/10)[19].

3- الإطار المنهجي في الدراسة الميدانية:

يتمثل الإطار المنهجي في الدراسة الميدانية ما يأتي:

اولا: تحديد الدراسة الميدانية للمؤسسة الصناعية للكوابل الكهربائية:

بهدف معرفة المؤسسات الصناعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، تم دراسة مؤسسة صناعة الكوابل (ENICAB) بمديته بسكرة، والتي تم تعريفها آنفا، وقد تم إجراء لقاءات مع العديد من الإطارات ذوي الخبرة الذين تحصلنا مهم على بعض المعلومات الخاصة بالمؤسسة.

- **إجراءات تطبيق الدراسة الميدانية:**

لإجراء هذه الدراسة تطب منا العديد من الإجراءات الضرورية التي تتمثل فيما يأتي:

- الاتصال بالعديد من الإطارات في المؤسسة الصناعية وفي مديرية البيئة لولاية بسكرة.

- تم طرح أسئلة شفوية على إطارات المؤسسات الموجودة داخل المؤسسة الصناعية، واستعمال الملاحظة من أجل الحصول على المعلومات التي تخصنا كمعرفة نوع التلوث والتكنولوجيا المستخدمة إضافة إلى استعمالنا للاستمارة كأداة أساسية في تحقيقنا الميداني.

4- إطار الدراسة الميدانية

يتمثل إطار الدراسة الميدانية في ثلاثة عناصر رئيسية وهي: العنصر البشري والعنصر المكاني والعنصر الزمني، فبالنسبة للعنصر البشري قد تم اختيار إطارات في المؤسسة وذلك على أساس الخبرة في العمل، والمستوى العلمي، وحسب الظروف نظرا للالتزامات والمسؤوليات الكثيرة لها، أما فيما يتعلق بالعنصر المكاني فقد اقتصرت الد راسة على مستوى مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة، وهي أكبر المؤسسات المتواجدة على مستوى المنطقة الصناعية للمدينة والولاية ككل. بينما العنصر الزمني لدراستنا الميدانية فقد تم ذلك خلال شهر أفريل من عام 2014م.

5- طريقة العمل الميداني:

عملنا في جمع المعطيات الميدانية بالاستمارة (الاستبيان)، وهي الأداة الرئيسية في هذا العمل، مع الاعتماد على عاملي الملاحظة والمقابلة في هذه الدراسة، وقد تطلب بناء الاستمارة عدة مراحل، ففي بدايتها تم اختيار أهم الأسئلة التي يمكن أن تتم الإجابة عليها، تم بعد ذلك قمنا بعرض الاستمارة الأولية على الدكتور المشرف الذي قام بإعطاء بعض الملاحظات المهمة، كضرورة تبسيط الأسئلة وتدقيقها بما يتناسب مع محاور البحث، وإعادة صياغتها، وكذا توضيح معاني بعض المصطلحات وشرحها أثناء المقابلة. في النهاية تم وضع المحاور الأساسية والأسئلة المناسبة للاستمارة وتطبيقها بشكل نهائي، والتي شملت معلومات خاصة بالبيانات الشخصية وأخرى حول التنمية المستدامة والصناعة، ثم أسئلة حول الإدارة البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة محل البحث الميداني.

بعد الأطوار الأولى في التحقيق الميداني السالفة الذكر، تم تحديد مجتمع وعينة الدراسة واتباع أسلوب المعالجة الإحصائية ، فبالنسبة للخطوة الأولى اعتمدنا على التحليل الإحصائي والوصفي للبيانات المجمعة، مستعملين النسب المئوية والتكرارات وإدخال البيانات في برنامج Excel، ويمثل مجتمع الدراسة جميع رؤساء الورشات والمصالح والإطارات

العاملة، البالغ عددهم 175 من مجموع 908 عاملا في المؤسسة، وقد تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية، وقدر عدد المستجوبين 40 فردا، أي بنسبة 22.8%.

تشكل البيانات الشخصية الخلفية التي ينطلق منها أي باحث في توظيف وفهم مجتمع الدراسة على اعتبار أن هذه البيانات تحدد خصائص وسيمات أفراد العينة، وتساهم في فهم وتفسير متغيرا رت الظاهرة البحثية، وفي هذا الإطار تبين التحليلات الإحصائية المتعلقة بمحور البيانات الشخصية كما يأتي:

سادسا- تحليل بيانات محور البيانات الشخصية:

1- الجنس:

تبين نتائج الجدول أسفله، بأن 55% من أفراد العينة هم ذكور، في حين أن 45% منهم إناث. ومن هذا نستنتج بأن نسبة الذكور أكثر من الإناث، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى طبيعة العمل في المؤسسة التي تحتاج إلى العنصر الذكوري.

جدول رقم (02): الحالة العمرية والنوعية المجتمع الدراسة

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	22	% 55
أنثى	18	%45
المجموع	40	%100

المصدر: تحقيق الباحثة – أفريل 2014

2- السن:

تبين لنا نتائج الجدول رقم (03)، بأن نسبة أفراد العينة التي تقل أعمارهم عن 25 سنة قدرت بنحو 10% والفئة 26-34 سنة قدرت بـ: 25%، في حين قدرت فئة 35-44 سنة بـ: 27.5%.

والفئة 45 – 54 سنة قدرت نسبتها بنحو 32.5%، أما الفئة العمرية الأكثر من 55 سنة فقدرت نسبتها بـ: 05% فقط.

من خلال هذا التحليل نستنتج بأن نسبة الأفراد الذين يتراوح سنهم ما بين 45 سنة و54 سنة، يشكلون أعلى نسبة في يد العاملة بالمؤسسة، وهذا يعود إلى طبيعة العمل الذي يتطلب الخبرة والمهارة.

جدول رقم (03): التركيب العمري لمجتمع الدراسة

السن	التكرار	النسبة المئوية
أقل من **25** سنة	**4**	% 10
من **26-34** سنة	**10**	% 25
من **35 – 44** سنة	**11**	% 27.5
من **45 – 54** سنة	**13**	% 32.5
من **55** سنة فما فوق	**2**	% 5
المجموع	**40**	**100**

المصدر: تحقيق الباحثة – أفريل 2014

3- الحالة المدنية:

أسفرت نتائج الجدول رقم (04) على أن نسبة 30% من أفراد العينة عزب، و67.5% متزوجين، ومطلق واحد بنسبة 2.5%، بينما لم نسجل حالة من الأرامل.

جدول رقم (04): الحالة المدنية لأفراد العينة

الحالة العائلية	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	12	% 30
متزوج	27	% 5،67
مطلق	1	% 5،2
أرمل	0	% 0
المجموع	**40**	**100**

المصدر: تحقيق ميداني للباحثة – أفريل 2014

من هذه النتائج نستخلص بأن نسبة المتزوجين هي الفئة الغالبة في مجتمع الدراسة، وهذا قد يكون له انعكاس على واقع المؤسسة من حيث ما يترتب عليها من إعانات مادية باعتبار أن لديها عائلات.

4- المستوى التعليمي:

أوضحت نتائج الجدول رقم (05) اختلاف المستويات التعليمية لأفراد هذه العينة، حيث وجدت نسبة 60% من أفراد عينة الدراسة ذوي المستوى الجامعي، تليها نسبة الأفراد ذوي المستوى الثانوي وذلك بنسبة 25%، بينما يشكل الأشخاص الذين لديهم مستوى المتوسط نسبة قليلة وتقدر بـ 5% فقط، في حين لا يوجد بالمؤسسة إلا شخص فقط ذو مستوى عال وهو حامل لشهادة ماجستير.

ومن هذا نستنتج وجود إطارات ذات خبرات، وكفاءات عالية داخل المؤسسة تعمل على التحسين والتطوير المستمر.

جدول رقم (05): الحالة المدنية لأفراد العينة

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
متوسط	5	% 5،12
ثانوي	10	% 25
جامعي	24	% 60
دراسات عليا	1	% 5،2
المجموع	40	100

المصدر: تحقيق ميداني من طرف الباحثة – أفريل 2014

5- الأقدمية في العمل:

أوردت نتائج الجدول رقم (06)، أن نسبة 15% من أفراد العينة أقدميتهم في العمل أقل من خمس سنوات، وتساويها الفئة ذات الأقدمية من 15 – 19 سنة، و17.5% أقدميتهم في العمل تتراوح ما بين 5– 9 سنوات، كما تساويها الفئة ذات الأقدمية من 10 – 14 سنة، في حين أن الفئة ذات الأقدمية في العمل من 20 سنة وأكثر تساوي 35%.

ومن خلال هذه المعطيات نستنتج بأن المؤسسة تمتلك عمالا ذوي أقدمية كبيرة، وبالتالي تمتلك كفاءات وخبرات كافية إلا أنه يجب أن تتنبأ باحتياجاتها المستقبلية من الأفراد.

جدول رقم (06): الأقدمية في العمل لأفراد العينة

الأقدمية في العمل	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	6	%15
من 5– 9 سنوات	7	%17.5
من 10–14 سنة	7	%17.5
من 15– 19 سنة	6	%15
20 سنة فأكثر	14	%35
المجموع	40	100

المصدر: تحقيق ميداني من طرف الباحثة – أفريل 2014

6- المستوى المهني:

أعربت نتائج الجدول رقم (07) بأن افراد العينة يتوزعون حسب المستوى الوظيفي وبالتوافق مع مستواهم العلمي وهذا بنسبة 62.5% إطارات و25% عون تحكم ثم 12.5% أعوان تنفيذ. ومنه نستنتج بأن المؤسسة تعتمد في نشاطها بنسبة أكبر على الإطارات.

جدول رقم (07): المستوى المهني لأفراد العينة

المستوى المهني	التكرار	النسبة المئوية
إطار	25	%62.5
عون تحكم	10	%25
عون تنفيذ	5	%12.5
المجموع	40	100

المصدر: تحقيق ميداني من طرف الباحثة – أفريل 2014

سادسا – تحليل بيانات محور التنمية المستدامة والصناعة:

1- مدى معرفة أفراد العينة لمفهوم التنمية المستدامة:

نلاحظ من الجدول رقم (08) أن نسبة **15%** تفهم التنمية المستدامة على أنها استمرار المؤسسة في النشاط من خلال تحقيق الأرباح ولا تهتم بالجانب البيئي، ونسبة **52.5%** على اطلاع على مفهوم التنمية المستدامة خاصة لدى الإطارات العليا، والتي ترى أن مفهوم التنمية المستدامة يرتبط بكل الجوانب خاصة الجانب البيئي، مما يدل على أن هناك متابعة لقضية التنمية المستدامة، والاستفادة من كل مفاهيمها من أجل حماية البيئة من التلوث وتحسين الإنتاج، في حين نجد أن نسبة **32.5 %** لا تعرف هذا المفهوم.

جدول رقم (08): مدى معرفة أفراد العينة لمفهوم التنمية المستدامة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
استمرار وبقاء المؤسسة في النشاط	6	15
الاهتمام بالجانب البيئي والاقتصادي والاجتماعي	21	52.5
أخرى	13	32.5
المجموع	40	100

المصدر: إعداد الباحثة بعد التحقيق الميداني– أفريل 2014

ومما سبق نستنتج بأن أفراد العينة محل الدراسة تعرف المدلول الحقيقي للتنمية المستدامة وتعتبرها من إحدى السياسات المهمة في حماية البيئة من التلوث الصناعي، أما بقية الأفراد فمفهوم التنمية المستدامة عندها يرتبط باستمرار المؤسسة في النشاط، مما يبين أن هذا المفهوم لا يزال في بدايته الأولى بالنسبة لهم.

3- مدى الوعي بأهمية حماية البيئة:

يتضح من معطيات الجدول رقم (09)، أن نسبة 50% من الأفراد على قدر كبير من الوعي بمخاطر التلوث الصناعي على البيئة، ونجد نفس النسبة والتي تقدر بنحو 50% لها درجة متوسطة من الوعي البيئي، حيث لا تهتم بشكل كبير بحماية البيئة من التلوث الصناعي.

جدول رقم (09): مدى الوعي بأهمية حماية البيئة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
ضعيف	0	%0
متوسط	20	%50
مرتفع	20	%50
المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على استجواب أفراد العينة الإحصائية

ومما سبق نستنتج بأن نصف الأفراد على درجة مقبولة من الوعي بمخاطر التلوث الصناعي، ولكن المشكلة تبقى في عملية التطبيق العملي في الميدان.

4- مدى وجود وسائل لتوعية الأفراد بيئيا:

نلاحظ من الجدول رقم (10)، بأن نسبة 15% من المستجوبين تقول بأن المؤسسة لديها وسائل لتوعية الأفراد بيئيا تتمثل في الوسائل المكتوبة، ونسبة 10% تصرح بأن المؤسسة تعتمد على اللقاءات مع العمال وتعتبرها أحسن وسيلة لتوعيتهم، ونسبة 20% تقول بأن المؤسسة تعتمد في الغالب على التوجيهات الشفوية، في حين أن نسبة 30% تصرح بأن المؤسسة تعتمد على جميع هذه الوسائل لتوعية الأفراد بيئيا، أما نسبة 25% فتقول بأن المؤسسة لا تعتمد على أية وسائل لتوعية الأفراد.

ومما سبق نستنتج بأن المؤسسة محل الدراسة لديها وسائل لتوعية الأفراد بيئيا، حيث تركز على جميع الوسائل ومنها الوسائل المكتوبة، وتقيم لقاءات مع العمال، وتوجههم شفويا، وهي الطريقة الناجحة التي تعمل على تقويم سلوك العمال، وتحسيسهم بأهمية حماية البيئة من التلوث.

جدول رقم (10): مدى وجود وسائل لتوعية الأفراد بيئيا

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
وسائل مكتوبة	6	%15
لقاءات مع العمال	4	%10
توجيهات شفوية حسب الموقف	8	%20
وجود جميع الوسائل	12	%30
عدم وجود أي وسيمة	10	%25
المجموع	40	100

المصدر: إنجاز الباحثة حسب التحقيق الميداني – أفريل 2014

5- مدى مساهمة المؤسسة في تشغيل سكان المدينة:

الجدول رقم (11) يوضح لنا دور المؤسسة في تشغيل سكان مدينة بسكرة، وتبين النتائج أن دور مؤسسة صناعة الكوابل تساهم بنسبة 77.5%، وهذا يدل على أن المؤسسة أثرت تأثيرا إيجابيا في توفير مناصب شغل لسكان المدينة، كما أن نسبة 22.5% من المستجوبين والذين يقولون بأن المصنع لا يعمل على تشغيل أبناء المدينة فإن هذا يعبر عن صعوبة الحصول على السكن، وان أبناء المدينة تعطى لهم الأولوية.

الجدول رقم (11): مساهمة المؤسسة في تشغيل أبناء المدينة

رأي المستجوبين	التكرار	النسبة المئوية
نعم	31	%77.5
لا	9	%22.5
المجموع	40	100

المصدر: تحقيق ميداني من طرف الباحثة – أفريل 2014

5- مساهمة المؤسسة في الوضع المعيشي للعمال:

يبين الجدول رقم (12)، مساهمة المؤسسة في تحسين الوضع المعيشي للسكان، وتشير أراء أفراد مجتمع الدراسة، أن قيام المصنع له دور في تحسين مستوى المعيشة بنسبة 66%، بينما عدم المساهمة في ذلك كان بنسبة 34%.

ومن خلال آراء المستجوبين، نستنتج أن المؤسسة لعبت دورا في تحسين مستوى المعيشة بشكل إيجابي.

الجدول رقم (12): مساهمة المؤسسة في الوضع المعيشي

رأي المستجوبين	التكرار	النسبة المئوية
نعم	24	66
لا	16	34
المجموع	40	100

المصدر: إنجاز الباحثة تبعا للتحقيق الميداني – أفريل 2014

6- تحليل معطيات الوعي البيئي:

أ- **بخصوص الفرضية الأولى:** يعتبر عدم تبني نظم الإدارة البيئية كإستراتيجية وقائية في الحد من التلوث الصناعي عائقا في دمج البعد البيئي في المؤسسة الصناعية.

- أظهرت الدراسة الميدانية أن المؤسسة محل التحقيق الميداني تقوم بتسيير الأثر البيئي كل سنة وفقا لنظام حماية البيئة، ويكون لأجل قبول إجراءات استمرار الإنتاج، ولتفادي العراقيل الإدارية، أما المراعاة الحقيقية لحماية البيئة من التلوث الصناعي فتبقى من الاهتمامات الثانوية في هذه المرحلة.

- كما أن المؤسسة محل الدراسة تهتم بالتكوين والتدريب في جميع المجالات خاصة التكوين التقني، أما التدريب البيئي فيرتبط ببعض إجراءات الوقاية من الأخطار والحوادث، خاصة الحرائق وحوادث العمل، أما التكوين في مجال حماية البيئة من التلوث الصناعي، فهي لا تحتاج إليه الآن بشكل كبير.

- وأن المؤسسة لديها مسؤول مكلف بشؤون حماية البيئة وإدارتها، إلا أنه لا يحظى بصلاحيات واسعة وتنفيذية تمكنه من تغيير العديد من المواقف السلبية داخل المؤسسة، ويبقى تحت تصرف مسؤوله المباشر.

- تخصص المؤسسة إمكانيات مالية هامة في مجال التدريب والتكوين، وكذا شراء المعدات الحديثة، وهي ترى أنه الحل الجيد لحماية البيئة من التلوث من خلال الاعتماد على التقنيات العالية في المشاريع المستقبلية.

-تعتمد المؤسسة على برامج الحماية والسلامة المهنية، وهي بذلك تعتقد أنها الوسيلة الوحيدة لحماية البيئة من التلوث الصناعي.

- لا تزال المؤسسة بعيدة عن تبني المعايير الدولية للنظم البيئية، خاصة شهادة الايزو للجودة البيئية، وتبقى تهتم بمعايير جودة الإنتاج فقط، وهي تحتاج إلى جهد كبير لتبني نظم الإدارة البيئية.

ومما سبق يمكن القول إن المؤسسة لا تعتمد على نظم الإدارة البيئية بالشكل الكبير، وهذا ما أخرها في التوجه نحو الإنتاج الصديق للبيئة وفق المعايير الدولية، مما ساهم بشكل سلبي في دمج البعد البيئي في السياسة الصناعية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

ب- بخصوص الفرضية الثانية : تساهم تكنولوجيا الإنتاج الأنظف كإستراتيجية أساسية في الحد من التلوث الصناعي من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الصناعية المتطورة في المؤسسات الصناعية.

- تدرك المؤسسة محل الدراسة معنى الإنتاج الأنظف، خاصة إذا تعلق الأمر بالتكنولوجيا الحديثة، وهي مطلوبة بالدرجة الأولى لتحقيق منتجات عالية الجودة، وهي في الأساس لا تهتم بشكل واضح بحماية البيئة من التلوث، مادام أنها تركز في هذه المرحلة على نوعية الإنتاج فقط، كما أن هذه المؤسسة تجد صعوبة كبيرة في الانتقال إلى أساليب الإنتاج الأنظف، وفق التكنولوجيا البيئية، وفي غالب الأحيان تواجه صعوبات تقنية وبشرية أكثر منها مالية.

- أما فيما يخص استغلال الطاقات المتجددة كإستراتيجية للحد من التلوث الصناعي، فالمؤسسة تقبل بهذه الفكرة، إلا أنها ترى أنه لا يزال الوقت مبكر لاقتحام مجال الطاقات المتجددة بالنسبة لها، وتعتبر أن الدولة هي صاحبة القرار في هذا المجال، نظرا للإمكانيات الكبيرة التي يحتاجها مثل هذا النوع من الطاقات، خاصة الطاقة الشمسية.

- أما الاعتماد على تدوير النفايات كإستراتيجية للحد من التلوث الصناعي، فنجد المؤسسة تقوم بمراقبة وتثمين نفاياتها، وتعتبرها من أهم الوسائل في مكافحة التلوث الصناعي، كما أنها تحقق مداخيل مالية إضافية، وتحد من التلوث داخل وخارج المؤسسة، وتحسن من صورة المؤسسة، وتبقى تحتاج إلى إطارات مختصة في مجال تسيير النفايات.

- أما معالجة المياه الصناعية المستعملة فهي غير موجودة في هذه المؤسسة، رغم وجود محطة لمعالجة المياه الصناعية، والتي هي في حالة توقف وتحتاج إلى صيانة دورية واستبدال كلي لبعض تجهيزاتها، وكل هذا شكل تهديدا حقيقيا على البيئة المحيطة من خلال التسريبات للمواد السامة والروائح الكريهة من مؤسسات أخرى كمؤسستي صناعة البلاستيك والزفت.

- كما تعتمد المؤسسة محل الدراسة على التكنولوجيا الحديثة، باعتبارها مطلبا أساسيا يفرضه الواقع المتسرع، إلا أنها لا تزال بعيدة كل البعد عن التكنولوجيا البيئية، فهي تكتفي في الغالب بالصيانة الدورية للمعدات، والاعتماد على تدريب اليد العاملة التقنية حسب الاحتياجات الميدانية.

- تحاول المؤسسة الاقتصاد في الموارد، خاصة فهي تحاول استهلاك الكهرباء والتقليل من المياه الصناعية ومعالجة المواد الأولية قدر الإمكان، إلا أنه في الواقع تجد صعوبة في السيطرة على الترشيد في استهلاك هذه المواد، نظرا للحاجة الكبيرة لها في عمليات الإنتاج، وبذلك يبقى الاهتمام الأول والأخير لدى معظمها هو استمرار الإنتاج وتفادي انقطاعه بأي طريقة، ولو على حساب حماية البيئة من التلوث الصناعي.

ومما سبق يمكن القول إن تكنولوجيا الإنتاج الأنظف تبقى غير مطبقة بشكل حقيقي، وهي مطلب كل المؤسسات في المرحلة القادمة، وهي تحاول الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة في تحسين نوعية المنتج دون مراعاة معايير حماية البيئة من التلوث الصناعي، وهذا ما أخر انطلاق تنمية صناعية مستدامة ويدل على عدم تحقق الفرضية الثانية.

ج بخصوص الفرضية الثالثة: تساعد الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية للحد من التلوث الصناعي في تحقيق وعي بيئي في المؤسسة الصناعية.

- لدى المؤسسة محل الدراسة ثقافة بيئية متواضعة، وهي تعرف القليل من مفاهيم التنمية المستدامة ومساهمتها في الحد من التلوث بصفة عامة، إلا أنها تبقى تعاني من مشكل تطبيق هذه المفاهيم في أرض الواقع.

- كما نجد أن هذه المؤسسة على درجة مقبولة من الوعي بالمخاطر التي تهدد البيئة، خاصة التلوث الصناعي، وهي تعتقد أن قضية حماية البيئة هي مسؤولية أخلاقية قبل كل شيء، وتعتبر التربية البيئية من أهم الاستراتيجيات الاجتماعية التي تساعد على بناء قاعدة متينة للتنمية الصناعية في المستقبل، كما تعتبر نقص الثقافة البيئية في المؤسسة الصناعية أحد أهم العراقيل الكبيرة في التوجه الصحيح نحو تبني مفاهيم حماية البيئة من التلوث، ولذلك يجب الاعتماد على نشر الوعي البيئي بشكل كبير، من خلال التقويم التدريجي للسلوكيات الخاطئة للأفراد، والعمل على جعل حماية البيئة قيمة أخلاقية أساسية في المجتمع، وبدون كل هذه المجهودات لن نؤسس لتنمية صناعية حقيقية تراعي الجوانب البيئية.

- رغم أهمية دور المجتمع المدني في جميع المجالات، إلا أنه لا يقوم بالدور المناط به في قضية حماية البيئة من التلوث الصناعي، فالمؤسسة لا تشعر بضغط حقيقي من طرف المجتمع المدني، وبذلك تبقى تلوث البيئة، ولا تهتم بجلب تكنولوجيا حماية البيئة، كما هو معمول به في الشركات الأوربية الملوثة، وهذا في الحقيقة أحد الأسباب غير المباشرة التي أخرت الانتقال من الإنتاج الملوث للبيئة، إلى الإنتاج الصديق للبيئة.

- تساهم مختلف الحوافز على حماية البيئة من التلوث في العديد من الدول، وتعتبر من أهم الاستراتيجيات الاقتصادية في مكافحة التلوث، غير أنه وحسب الدراسة الميدانية فإن المؤسسة لم تستفد من أي حوافز مالية تذكر، مما يدل على أن هناك عدم تنسيق بين المؤسسة والجهات المسؤولة عن حماية البيئة.

- تعتبر الضرائب البيئية من أهم الاستراتيجيات الاقتصادية في معالجة مشكلة التلوث الصناعي، غير أنه في هذه الدراسة نجد أن المؤسسة ليست على دراية كافية بسلبيات طرق التهرب الضريبي، من خلال التصريحات غير الصحيحة عن التلوث في المؤسسة، ولذلك يبقى الاعتماد على هذه الإستراتيجية يحتاج إلى ثقافة عالية لدى المسؤولين والإطارات المسيرة في المؤسسة، وإلى إرادة حقيقية من طرف الدولة في تطبيق هذه الضرائب بكل شفافية.

- يعتبر الإعلام البيئي من أهم الاستراتيجيات الاجتماعية التي تساهم في خلق وعي بيئي حقيقي لدى العمال والمسؤولين على حد سواء، غير أنه يبقى بعيد التطبيق في المؤسسة عدا بعض التوجيهات الشفوية وبعض الملصقات التي وضعت على لوحة الإعلانات بالمؤسسة، أما الحديث عن إعلام بيئي منظم وذي فعالية فيبقى بعيد التحقيق حتى على مستوى الدولة، وهذا ما ساهم في بقاء حماية البيئة من الاهتمامات الأخيرة لدى الفرد والمؤسسة على حد سواء، وكل هذا قد لا يساعد في بناء قاعدة متينة للتنمية الصناعية المستدامة في المستقبل.

- تعتبر المؤسسة أن قضية حماية البيئة من التلوث الصناعي ليست مسؤوليتها لوحدها فقط، ومن المجحف أن تتحمل كل أعباء التلوث، ولكن تعتبرها مسؤولية كل أطراف المجتمع ابتداء من الفرد إلى المجتمع المدني، إلى مختلف المؤسسات الإدارية في الدولة، إلى المؤسسات الصناعية ووصولا إلى الدولة ككل، وبهذا التضافر يمكن تحقيق وعي بيئي حقيقي يساهم في الحد من التلوث الصناعي، ودفع عجلة التنمية الصناعية المستدامة بكل أمان.

ومما سبق لا يمكن الحديث عن مختلف الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية في ظل غياب إرادة حقيقية لدى الجميع خاصة المؤسسات الصناعية، وبذلك لم نلمس وعيا حقيقيا لدى إطارات هذه المؤسسة عدا التجاوب الإيجابي مع مختلف أفكار الاستمارة، والتجسيد الحقيقي يحتاج في المقام الأول إلى قفزة نوعية لترسيخ وعي بيئي مستدام كفيل ببناء مؤسسة صديقة للبيئة تكون هي المؤشر الحقيقي لوجود تنمية صناعية مستدامة، وهذه النتائج تدل على عدم تحقق الفرضية الثالثة.

د-بخصوص الفرضية الرئيسية: من خلال النتائج المتعلقة بالفرضيات الفرعية تبين عدم تحقق الفرضية الأساسية وهي عدم المساهمة الفعلية لإستراتيجية الحد من التلوث الصناعي في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة في مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية ببسكرة.

وكنتيجة نهائية، نقول بأن من خلال الوقوف على واقع المؤسسة في المنطقة الصناعية لمدينة بسكرة يمكن الوصول إلى اقتراح أساسي ومهم وهو كما يأتي:

-العمل على إنشاء دليل إرشادي للإدارة البيئية في المنطقة الصناعية، يهدف إلى تحسين الأداء البيئي والحد من آثار التلوث الصناعي على البيئة والسكان، لما للصناعة داخل المدن، ومنها مدينة بسكرة محل البحث في عدة ميادين، لكي تساهم الصناعة في حركية وديناميكية تستجيب لمعايير التنمية المستدامة، ومساهمة الصناعة في التجارة والحرف التقليدية، ومنه توفير فرص العمل والحد من البطالة، خاصة وأن مدينة بسكرة مؤهلة أن تكون قطبا فلاحيا وصناعيا وسياحيا معا.

الخلاصة:

بعد الدراسة الميدانية المفصلة التي أجريت في مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية بسكرة، كنموذج للدراسات الحديثة التي تساهم في التنمية المستدامة داخل المدن، وتحميلنا لدلالات الاستبيان الموزع على العاملين في المؤسسة تم التوصل إلى أن التنمية المستدامة حسب آراء أفراد العينة تعرف المدلول الحقيقي لمفهوم التنمية المستدامة، (البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي)، حيث إن هناك درجة مقبولة من الوعي لدى عمال المؤسسة الصناعية اتجاه حماية البيئة من التلوث بكل أشكاله. – تعتمد المؤسسة على عدة وسائل لتوعية العمال في مجال حماية البيئة وهي طريقة ناجحة للتحسيس بأهمية البيئة، كما أن المؤسسة داخل المنطقة الصناعية تقوم بدفع غرامات مالية مثلها مثل كل المؤسسات التابعة لمؤسسة تسيير المنطقة الصناعية بسكرة، وذلك نتيجة نشاطاتها الملوثة. إن معظم أفراد العينة تعتبر أن حماية البيئة هي مسؤولية المنطقة الصناعية، وأن هذه الأخيرة تنجم عنها جميع الملوثات الصلبة، والسائلة والهوائية والضجيج –. تمتلك المؤسسة أجهزة لحماية البيئة من التلوث الصناعي متمثلة أساسا في أجهزة مكافحة الحرائق.

ونشير في الأخير أن للصناعة دورا في تنمية المدينة اقتصاديا واجتماعيا، من خلال مساهمتها في رفع ميزان المدفوعات لحصيلة الولاية عن طريق دفع القيمة المضافة والغرامات المالية، كما أنها تشغل اليد العاملة وبالتالي تخفف من حدة البطالة.

المراجع:

1- بوشنقير إيمان وداودي الطيب-التنمية المستدامة والتطور التكنولوجي في القطاع الصناعي (دراسة تحليلية)، مقال في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 31/30، 2013، ص 9.

2- J. C. PERRIN: LE DÉVELOPPEMENT RÉGIONAL (Schémas d'analyse de l'Économiste), Cah. ORSTOM, sér. Sci. hum. IV, 2 – France, 1967, p 28.

3- محمد محمود عبد الله يوسف – أثر الامتداد الصناعي في المدن الجديدة على توطن السكان (دراسة تطبيقية على مدينتي العاشر من رمضان والسادات) –، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2008، ص 126.

4- خير مراد – تأثير المنشآت الصناعية على البيئة الريفية (دراسة ميدانية بقرية الدبيل، ولاية المسيلة)، رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2016، ص 97.

5- عمار بن عيشي –المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية الصناعية بالجزائر (حالة المنطقة الصناعية بسكرة) مقال منشور بمجلة الباحث الاقتصادي، العدد رقم 04، بسكرة، 2017، ص 10.

6- مختاري ملوكة – التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر "دراسة مقارنة"– المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 09 – جانفي 2017، ص 32.

7- نذير مياح – السياسة الصناعية بقطاع المحروقات في الجزائر للفترة 1989–2008، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2009، ص 13.

8- أحمد بن عيشاوي – التدريب الفعال وواقعه في المؤسسة الاقتصادية (حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج وتوزيع الغازات الصناعية GI، وحدة ورقلة، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2003، ص 98.

9- Fatiha Talahite: Réformes et transformations économiques en Algérie, Rapport en vue de l'obtention du diplôme Habilitation à diriger des recherches, Université Paris 13-Nord, p 67et 71.

10- زوزي محمد – استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية – مقال في مجلة الباحث، ورقلة، 2010، العدد 08، ص 168.

11- محمد مسعي – سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو – مجلة الباحث العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 154.

12-نائل محمد إبراهيم مصبح – أهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة: دراسة حالة مدينة غزة الصناعية– رسالة ماجستير، جامعة الأزهر – غزة، 2011، ص 18.

13-عادل بومجان – تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: مؤسسة صناعة الكوابل فرع جنرال كابل – بسكرة، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2014، ص 214.

14-شنافي نوال – دور تسيير المهارات في تحسين الأداء البشري بالمؤسسة الصناعية (دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل–فرع جنرال كابل– بسكرة)، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2014، ص 198.

15-بوزغاية باية –تلوث البيئة والتنمية بمدينة بسكرة –مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة بسكرة، 2007، ص 206

16-تومي ميلود – معالجة اقتصادية لنفايات الإنتاج الصناعي – حالة مركب الكوابل بسكرة – أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2001، ص 189.

17-برني لطيفة – دور الإدارة البيئية في تحقيق المزايا التنافسية في المؤسسة الصناعية، مع دراسة حالة المؤسسة: EN.I.CA.BISKRA، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2006، ص 188.

18-مصلحة الوسائل العامة لمؤسسة صناعة الكوابل – ديسمبر 2014.

19-مصلحة الموارد البشرية لمؤسسة صناعة الكوابل – ديسمبر 2014.